الزيدي: قرارات المحكمة الاتحادية أكدت مسؤولية الحكومة عن ضبط الحدود



أكد رئيس مجلس الوزراء، علي فالح الزيدي، اليوم الخميس، أن قرارات المحكمة الاتحادية أكدت مسؤولية الحكومة الاتحادية عن ضبط الحدود الدولية، مشدداً على مواصلة الإجراءات الرامية إلى مكافحة الفساد وتهريب النفط وتعزيز سلطة الدولة.

وقال المكتب الإعلامي لرئيس مجلس الوزراء في بيان تلقته المطلع، اليوم، إن الزيدي استقبل سفراء دول الاتحاد الأوروبي المعتمدين لدى العراق، وجرى خلال اللقاء استعراض واقع العلاقات بين العراق ودول الاتحاد الأوروبي وآفاق تطويرها وتعزيز التعاون المشترك في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، إلى جانب بحث عدد من الملفات المتعلقة بأحداث المنطقة وتطورات الأوضاع في العراق.

وأكد رئيس الوزراء أن الحكومة تعمل على بناء هوية اقتصادية جديدة للعراق، ترتكز على ترسيخ الاستقرار الأمني والسياسي وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، مشيراً إلى الشروع باتخاذ إجراءات حازمة لمعالجة الإشكالات التي تواجه الدولة.

وقال: "لا تراجع عن مسار مكافحة الفساد، وعدم وجود أي سلاح خارج إطار الدستور والقانون، بجانب اتخاذ إجراءات مشددة لمنع تهريب النفط في جميع أنحاء العراق، وحماية الحقوق الدستورية لجميع العراقيين".

وفي ما يتعلق بالعلاقة مع إقليم كردستان العراق، أكد الزيدي أن "الكرد يشكلون جزءاً أصيلاً من الشعب العراقي، وأن الحكومة الاتحادية حريصة على ضمان حقوقه وتأمين متطلبات حياته، بالقدر ذاته الذي تحرص فيه على حقوق جميع أبناء المحافظات العراقية".

وأوضح أن "قرارات المحكمة الاتحادية أكدت مسؤولية الحكومة الاتحادية عن ضبط الحدود الدولية للعراق، من خلال القوات الأمنية الاتحادية والجيش العراقي، فضلاً عن إدارة الثروة النفطية من قبل السلطات الاتحادية، وفقاً لما نصّ عليه الدستور".

وشدد رئيس مجلس الوزراء على أن "هدف الحكومة بناء دولة مواطنة قوية، تقوم على سيادة القانون والمؤسسات، وتوازن علاقاتها الخارجية، وتكافؤ الحقوق والواجبات، وتوفير بيئة آمنة ومستقرة للمواطنين في كل أنحاء البلد".

من جانبهم، أعرب سفراء دول الاتحاد الأوروبي العاملين في العراق عن "دعمهم لجهود الحكومة وإجراءاتها في مكافحة الفساد وملاحقة عمليات التهريب"، مؤكدين "أهمية تعزيز التعاون والشراكة مع العراق في مختلف المجالات".